الأقل، لدعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد مجدداً، لاستصدار قرار جديد يؤكد على ضرورة الانسحاب الشامل، لولا الفيتو الأميركي.

لكن الموقف الفرنسي شهد في الايام الاخيرة تصعيداً جديداً مع استقبال بيير موروا رئيس الحكومة الفرنسية فاروق القدومي، وهو ما سبب ردة الفعل العنيفة من جانب حكومة اسرائيل. ذلك ان هذه الخطوة هي الأولى من نوعها، إذ لم يسبق ان التقى رئيس حكومة فرنسي مسؤولاً من منظمة التحرير الفلسطينية من قبل.

وهذا ما دعا شامير إلى الاعراب عن قلقه من سعي منظمة التحرير الفلسطينية إلى تحقيق «انتصار سياسي، من الواضح العسكري المستجد (٦/٢٠).

واذا كان الموقف الفرنسي تميز، برغم العلاقة التقليدية بين الحزب الاشتراكي الحاكم واسرائيل، بزج اعضاء التحالف الحاكم من الحزبين الاشتراكي والشيوعي في نشاطات التضامن مع الشعبين اللبناني والفلسطيني، فان موقفين آخرين، داخل المجموعة الأوروبية، يلفتان الانتباه، هما موقف اليونان التي دعت المجموعة الاقتصادية الأوروبية (٦/٢١)، انشاء اجتماع وزراء خارجيتها، إلى عدم الاكتفاء بادانة الغزو الاسرائيلي، بل طالبت بفرض عقوبات اقتصادية على اسرائيل (لم يستجب لها)، فضلاً عن حظر تصدير الأسلحة والمعدات الحربية إلى الغزاة. وهناك أيضاً الموقف النمساوي، المتعاطف تقليدياً مع كفاح الشعب الفلسطيني، الذي بلغ حد وصف المستشار كرايسكي لحكومة بيغن بانها «شبه فاشية». (٦/١٥).

مع هذا لا بد من بضع ملاحظات بصدد الموقف الأوروبي الغربي عموماً. ذلك ان أكثر عبارات الادانة جزماً، لم تترافق مع اجراءات عملية للضغط على اسرائيل، علماً ان طبيعة العلاقات الأوروبية ــ الاسرائيلية تتيح لها التأثير اقتصادياً وسياسياً على اسرائيل، لا بصورة حاسمة، ولكن بدرجة يمكن ان تترك على الأقل بعض الاثار السلبية في داخل اسرائيل.

ولقد استخدمت شتى المبررات لتجنب اتخاذ مواقف عملية، منها مثلاً ان اسرائيل يمكن ان تستغني عن العلاقات مع اوروبا موقتاً لتوسيع اعتمادها على الولايات المتحدة، ومنها ان «العقوبات الادارية» ليست امراً محبذاً على حد تعبير كرايسكي (٦/١٤) الذيرفض الدعوة لطرد حزب العمل الصهيوني من الدولية الاشتراكية.

وكانت حصيلة هذا كله ان المجموعة الاقتصادية الأوروبية وقفت مشلولة تجاه تطوير مواقفها، بعد ان قرر وزراء خارجيتها العشرة في اجتماعهم الأول (٦/٩) (الاجتماع من جديد لتحديد موقفهم إذا لم يقبل الاسرائيليون قرارات الأمم المتحدة).

والواقع ان هذا القرار ولد مشلولاً من الأساس، إذ اوضح وزير خارجية ايطاليا، ساعة صدوره «ان هذا لا يعني بالضرورة ان الدول العشر ستبحث توقيع عقوبات على اسرائيل».

أما الموقف الفرنسي، فهو مع الاشارة إلى تميزه إلا انه لم يخرج عن اطار التصورات الأميركية إلا من حيث كونه أكثر اهتماماً بالجوانب «الانسانية»، أي اعمال الابادة الجماعية وتدمير المباني والقصف العشوائي. ففي اليوم الأول للغزو (٦/٦)، تلا ميتران باسم رؤساء الدول السبع المجتمعين في فرساي بياناً لم يشر فيه إلى «حق لبنان في الاستقلال والحرية والوحدة والسيادة» بما هو حق انتهكته اسرائيل، بل باعتباره حقاً (انتهكه مراراً كثيرون وهذه المرة انتهكته اسرائيل)، ولأول مرة منذ الحرب الأهلية اللبنانية يكرر رئيس فرنسي حجة اسرائيل وذلك في مؤتمر صحفي اعلن فيه «منذ مدة طويلة لم يعد ممكناً التحدث عن السيادة اللبنانية كواقع... فلبنان كان يحتله منذ فترة جيشان قبل ان يحتله جيش ثالث» (٦/٩).

ومذ ذاك اقتصر حديث فرنسا عن المساهمة في حل الأزمة على ابداء الاستعداد لارسال قوات في حال انشاء قوة «حفظ سلام متعددة الجنسية»، أو في حال طلب الدولة اللبنانية من فرنسا ارسال قوات إلى لبنان. وفي ما عدا هذا بقي الموقف الفرنسي قائماً على «اخراج كل المسلحين الاجانب» من لبنان.

ومن المفيد الاشارة في هذا السياق إلى الموقف الالماني الغربي القائم على التصور ذاته، فوزير خارجية المانيا الغربية غينشر الذي ادان الغزو اعتبر «انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان غير كاف، بل ينبغي ايجاد حل يعيد سيادة لبنان ويؤمن سلطة مؤسسات الدولة وسلامة اراضيها بضمان دولي»، أما الانسحاب الاسرائيلي فقط، فهو، في رأيه، «لا يؤدي إلا إلى العودة إلى الأمر الواقع السابق». (٦/١٣).

ولعل الموقف الأوروبي الوحيد الذي دعا إلى طرح قضية «حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني» وإلى